

احدهم واد الترفع كل من الترفع او منصبة بعد الترفع فم بطلانهم
 وان نظرنا الحال لا يقسم البرضاء هم واد الترفع البعض دون البعض
 في بطلان نفي الترفع لا بطلان الآخر هو الاصح ويقسم الترفع من حيث واحد
 ولا يقسم الجعس فم في بعض ولا الجعس ولا الحوام ولا البرق والارض ولا الترفع
 الواحد ولا الجعس بين دارين الا جعسهم وكذا الترفع خلافهما واد
 في مصر واحد يقسم كل على واحدة والا ان كان الاصل قسمة بعض ما في بعض
 جاز وفي مصر من يتكلم على واحدة اتفاقا وكذا دار اوصف اود اوصاف
 والبسطة في واحدة واحدة في جوارق وقسمة بعض ما في بعض المتأثر
 المتلاصقة كالبيت والمباني كالدور **فصل** وينبغي التقسام ان يصور
 ما يقسم بعدد اربعة ويقوم بنه ويقرن كل نصيب بربعة وشتره ويؤيد
 الانصاف بالاول والثاني والثالث ويكتب احما يقسم في الاول والثاني
 اسم اول والثاني والثالث ثانيا والثالث والثالث ثانيا ولا يدخل الدار
 في القسمة الا برضاءهم وان وقع مسيل او طرح للحدوم في نصيبه لم يشرط
 في القسمة صرفه ان امكن والا فمختر ويقسم سهمين من العلو سهمين
 السفل وعند اربعة سهمين يساويهم وعند اربعة يقسم بالقيمة وعليه
 الفتوى وان اقترا احد المتقاسمين بالثبوت فاشتم ارهني ان يقسم نصيبه
 في برصا صبه لا يصرف الا التوجه ويقبل شهادة القاسمين في اختلاف
 الحج وان قال اربعة سهمين اخذ بوجهه حلف خصمه وان قال اقبل بغير
 بالثبوت صابن كذا ولم يسلم ان كذبه الا شرا فاعا في شرا ولو ادعى

غنا

غنا لا يورث البيع الا اذا كان القسمة بقضاء والغبن الفاخر
 زنتج ولو اتى بعض معين من نصيب البعض لا يفرج ويصح بقطر
 في خط شريكه وكذا في الشايع وعند اربعة يفرج في بعض شراي والكل
 يفرج اجماعا ولو نظر بعد القسمة بين على الميت صح طمغنته وكذا
 لو غير محيط الا اذا استعمل قسمة ما يفتى به ولو ابراه القراءه اوداه
 العشرة من مالم لا تنقض طفا **فصل** ويجوز المهاداة ويجوز عليها
 في دار واحدة يسكن فيها بعضا وهذا بعضا وهذا علوه وهذا
 سفليها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر او هذا شهر اول الاجل **فصل**
 الغلة في قسمة وفي بيع عبد خذله هذا يوما وهذا يوما وعبد خذله
 احدها والاخر لآخر ولو اتفقا على ان تقسم كل عبد على من يخدمه
 مستحاضا لملكه وفي دارين يسكن هذا هذه وهذه الاخرى واليحيى
 ذلك في ذبابة اود اثنين لا يتراضيهما خلافا لهما ويجوز في استغلا اذ
 اودار من هذا هذه وهذا الاخرى لا في استغلا اذ اذ اذ وما زاد
 في ذبابة احدها في الدار الواحدة مشترك في الدارين وفي استغلا اذ
 هذا هذا وهذا الاخر لا يجزى خلافا لهما وعلى هذا الدليلان ولا يجزى
 فتر شجر اودين غنم او اواهي ويجوز في عبد ودار على السكنى والحزمة
 وكذا في كل مختلف المنفعة ولا تبطل المهاداة تمت احدها والامر بالولو
 احدها القسمة بطلت **كتاب الزاوية** هو عقد على الزرع ببعض
 الخارج وهو كالأعنة وهذا اجازة ويحقق في الحصري والحيث

المهاداة مفاعلة من الهبة
 او من القسمة وكانت احدها هبة
 الدار لا تقام صاحبها او يتغير
 للاقتناع به كما اذا فرغ من اقتناع
 اذ يغيره صاحبها